

ALWatan 11-3/19

الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة د. ر. سيتارامان

البنوك القطرية .. قوية

◎ نمو الاقتصاد الوطني «2.8%» في «2018» وفقاً لتقديرات صندوق النقد



• جانب من إقتصار العمل

زيادة مرجحة في حجم التبادل التجاري بين قطر ودول العالم

الاجنبية إلى السوق القطري في تعزيز
السيطرة المصرفية كما أن حجم الإيداعات
في القطاع الخاص تنمو بوتيرة صحية.
ويترقب مصرف قطر المركزي التطورات في
قطاع العقارات عن كثب.

وقد سلط الدكتور ر. سينايرامان الضوء على الإصلاحات التنظيمية التي أدخلتها قطر لتطوير بيئة الأعمال، قائلًا: لقد عدلت الحكومة القطرية العديد من القوانين ومتها قانون الاستثمار في مايو 2018 كما اتخذ مجلس الوزراء التدابير اللازمة لإصدار مشروع قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد وتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك بعد مراجعة توصيات المجلس الاستشاري في هذا الشأن. وقد تم إعداد مشروع القانون ليحل محل القانون رقم 13 لعام 2000 الذي ينظم استثمار

رأس المال الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية للبلاد. وينص مشروع القانون على أنه يجوز للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية حتى 100% من رأس المال، كما يجوز لهم امتلاك 49% كحد أقصى من رأس مال الشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر، وذلك بعد موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة عن النسبة المقترحة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. كما يجوز لهم أن يتجاوزوا النسبة المئوية المذكورة أعلاه بموافقة مجلس الوزراء بناءً علىاقتراح المذى المعنى.

قطر نجحت في العودة بنجاح إلى أسواق المال العالمية



• الدكتور ر. سيفارامان

الدوده-الوطن

الإعصار على، بين
سفراء أفارقة والرئيس التنفيذي لبنك
الدوحة، الدكتور ر. سيتارامان، أمس
في قاعة الاجتماعات الكائنة في برج بنك
الدوحة. وقد تم تنظيم هذا الحدث من قبل
سفارة جنوب إفريقيا نيابة عن السفارات
الافريقية وقد ألقى كلمة الترحيب
سعادة السيد فيصل موسى، سفير
جنوب إفريقيا. وقد حضر الاجتماع عدد
من السفراء الأفارقة، وممثليون عن الإدارات
العلية في بنك الدوحة ومهنيون يارزون من
شمال إفريقيا، مستمعين، الممثلة.

منخفض. هذا وتعد دولة قطر أول دولة في العالم تصدر سندات فورموسا في بورصة تايبيه منذ عام 2018.

وعلق الدكتور سيتارامان على التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في قطر قائلاً: يعد القطاع المصرفي في دولة قطر قوياً ومستقراً، ويتم التركيز حالياً على تنويع مصادر التمويل وهكذا استحقاق الودائع لدى البنك لتعويض الودائع الأجنبية التي تم سحبها مباشرة بعد وقوع الحصار وقد تم تخفيض حجم الودائع المودعة لدى دول الحصار بعد الأزمة فيما ساهم ارتفاع أسعار النفط وعدة الودائع

5 سنوات بقيمة 2 مليار دولار أمريكي بتسعير 90 نقطة أساس فوق سعر سندات الخزينة الأمريكية، والشريحة الثانية سندات لأجل 10 سنوات بقيمة 4 مليار دولار أمريكي بتسعير 135 نقطة أساس فوق سعر سندات الخزينة الأمريكية، بينما تضمنت الشريحة الثالثة سندات لأجل 30 عاماً بقيمة 6 مليار دولار أمريكي بتسعير 175 نقطة أساس فوق سعر سندات الخزينة الأمريكية. كما تجاوز عدد الاكتتابات في السندات القطرية ما كان متوقعاً مما يعكس قدرة دولة قطر على الاقتراض بسعر تكلفة